مكسورا والفعل لا يدخله الكسر لأنه إذا لم يدخله الجر وهو غير لازم استثقالا له فلأن لا يدخله الكسر الذي هو لازم استثقالا له كان ذلك من طريق الأولى وأما المكنى المخفوض فلم تدخله هذه النون لأنه يتصل بالحرف والحرف لا يلزم أن تدخل عليه هذه النون ولولا حرف فلهذا المعنى لم تدخل عليه هذه النون .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إن المكنى في لولاي ولولاك في موضع جر لأن الياء والكاف لا تكونان علامة مرفوع والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم محال ولا يجوز أن يتوهم انهما في موضع نصب لأن لولا حرف وليس بفعل له فاعل مرفوع فيكون الضمير في موضع نصب وإذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب وجب ان يكون في موضع جر .

قالوا فلا يجوز أن يقال إذا زعمتم أن لولا تخفض الياء والكاف فحروف الخفض لا بد أن تتعلق بفعل فبأى فعل تتعلق لأنا نقول قد تكون الحروف في موضع مبتدأ لا تتعلق بشيء كقولك بحسبك زيد ومعناه حسبك قال الشاعر .

(بحسبك في القوم أن يعلموا ... بأنك فيهم غنى مضر) .

وكقولهم هل من أحد عندك أي هل أحد عندك قال ا تعالى (ما لكم من إلاه غيره) أي ما لكم إلاه غيره ولهذا كان (غيره) مرفوعا في قراءة من قرأ بالرفع فموضعها رفع بالابتداء وإن كانت قد عملت الجر وكذلك لولا إذا عملت الجر صارت بمنزلة الباء في بحسبك ومن في هل من أحد عندك ولا فرق بينهما .

والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون